يا باطناً بالظهور للخلق لنا * انت الموجود من حيث لا كنت انا
يا من لا يعلم قدره الا هو * سبحانك سبحانك لا علم لنا

هذا كتاب العقود الدريه شرح الأسئلة النحويه للعلامة المحقق والحبر المدقق الفاضل النحرير صاحب التقرير والتحرير سيدى الشيخ محمود افندى نشابه زاده لازال كوكب فضله مشرقا بسماء السعادة والسياده

آمين

م

طبع بمطبعة (الاعتدال) بجادة ابي السعود قرب
الباب العالى (نمره ٦٢)

سنة
١٣٠١

العقود الدرية

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحا نحوه بتواتر نعمته ☼
وقابل باحسانه ذا التقصير عن اداء شكره بترادف منته ☼
ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لاشريك لك المتفرد بالكبر
والجلال ☼ المتعزز بالجمال والكمال ☼ ونشهد ان سيدنا
محمدا عبدك ورسولك المبعوث من خلاصة معد ولباب عدنان ☼
الذى انزلت عليه القرآن بافصح لسان واتم بيان ☼ لايخلق
جديده ولا يمل ترديده على مر الزمان ☼ صلى الله تعالى
وسلم عليه وعلى آله واصحابه ماكر الجديدان وتعاقب الملوان ☼
اما بعد فيقول العبد الفقير ☼ المعترف بالتقصير ☼ محمود
نشابه الشافعى الازهرى قد سألنى بعض الاخوان ☼ اصلح
الله تعالى لى ولهم الحال والشان ☼ ان اشرح الاسئلة

النحويه * والاشكالات العقليه * وهى مئة سؤال وسؤال التى ابداها اختراعا واستنبطا من القرآن العزيز وسأتى بها ايام الشبيبة علامة الزمان * ونهاية العصر والاوان * الاخ الفاضل * والجهبذ الكامل * رافعى زاده السيد الشيخ عبد الغنى افندى لازال محفوظا فى كل آن * بحرمة سيد ولد عدنان * فتوقفت مدة من الزمان * لعلمى بانى لست من اهل هذا الشان * ولا من فرسان * هذا الميدان * ثم مازال هذا الخاطر يقوى ويتردد * وينطلق تارة ويتقيد * حتى اذن الله تعالى بانجاز التوفيق ومن من فضله بالتسديد الى سواء الطريق * فنلت ما كنت ترجيت * بل اتى فوق ماله تصديت * ومع ذلك فلست ابرئ نفسى من كل عيب كيف وان الخطأ والنسيان * كالصفة الذاتيه للانسان * لكن ماقل سقطه حقيق بالقبول * واقالة العثرات من شيم اهل العقول * فاقول وبالله التوفيق * سبحانك لاعلم لنا الا ماعلمتنا انك انت العليم الحكيم * قوله (لم التزموا حذف عامل هذا المصدر) جوابه ١ انهم التزموا حذفه لجريانه مجرى الامثال وهى لا تغير عما وردت ٢ او لقصد الدوام كما فى عبد الحكيم ٣ ونص عبارته سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء ٤ الاصل سبحت سبحان حذف منه الفعل وجوبا لقصد الدوام واقيم المصدر مقامه واضيف الى المفعول الى آخر عبارته ٥ اولانه لما كان فى الدلالة على معنى العامل كاسم الفعل

لم يجمعوا بينه وبين عامله لأنه عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض كما فى الصبان عن الدماميني قوله (وهل وجوب الحذف هنا قياسي اولا) جوابه انه قياسي ❋ قال الرضى الذي ارى ان هذه المصادر ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ماتعلقت به من مجرور بحرف او اضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمدا وشكرت شكرا وسقاك الله سقيا الى ان قال واما مابين فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وصبغة الله وحنانيك ودواليك ❋ او بحرف جر كسحقا له اى بعدا وبؤسا اى شدة ❋ او بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بحرف كحمدا لك وشكرا وعجبا منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا اه قوله (وما المراد بالقياس) جوابه ان المراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى بحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل او المفعول لا لبيان النوع احترازا من نحو ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها كما فى حواشى الالفية قوله (وما المبين بهذا المصدر) ان اراد تبيين المضاف اليه فالجواب انه اما مضاف للفاعل اى تنزهت وتباعدت من السوء ❋ او للمفعول اى نسبحك وننزهك عما لايليق بجلالك ❋ وان اراد تبيين نوع العامل ❋ او تأكيده فهو لم يبين به ولا يستعمل مؤكدا لأنه علم جنس كما سيأتى

ومعنى العلم زائد على معنى العامل فلا يؤكده كما فى الصبان
بخلاف ما اذا لم يجعل علما فانه يكون مصدرا توكيديا كضربت
ضربا * او نوعيا كما يقال عظم السلطان تعظيم السلطان
قوله (ولم اضافوه وهو علم جنس) جوابه انه انما
هو علم جنس عند قطعه عن الاضافة او مطلقا واضافته
للايضاح كحاتم طى وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان
المبطلة لها ما للتعريف او التخصيص ومنع كثير من النحاة
علميته ومنهم الناظم قال الرضى لا دليل على علميته لان اكثر
ما يستعمل مضافا فلا يكون علما قوله (ولم اوجبوا
هذه الاضافة) جوابه انهم انما اوجبوها جبرا لما فاته
من ذكر العامل الملتزم حذفه * او لاجل تبيين الفاعل *
او المفعول على ما مر * وهذا على المشهور كما فى الصبان
وعبارته على قول الاشمونى ما افتقر الى مفرد كسبحان * اى
على المشهور من مذهبين ثانيهما انه يستعمل مضافا وغير
مضاف الخ عبارته * وكما علم من قول الرضى السابق *
وعلى خلاف المشهور يجوز قطعه عنها كما فى قوله .

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقبلنا سبح الجودى والجمل
وكما فى قوله

قد قلت لما جاء نى فخره * سبحان من علقمة الفاخر
اى تنزيها وتبعيدا منه وقد جاء باللام كقوله * سبحانك
اللهم ذا السبحان * ثم انه اسم مصدر وهو التسبيح وقيل

مصدر لأنه سمعاه فعل ثلاثي كذا فى ان قول الصبان ويظهر ان الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم ان الاول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنا والثانى للفظه لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر او الاول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا والثانى لها لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما الفرق على هذا بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله قوله (وما الفرق بين اسم الجنس وعلمه) جوابه ان التحقيق فى بيانه ان علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها اى تشخصها فى الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع له او شرط قيل وهو الصحيح * واسم الجنس للماهية بلا قيد اصلا من حضور او غيره وان لزمه الحضور الذهنى ايضا فى الوضع المجهول لكنه لم يقصد فيه كالاول * وان شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهنا وخارجا كما قاله بعض المحققين فالشخص الذهنى يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجى يفرقهما وكعلم الجنس المعرف بلام الحقيقة وكعلم الشخص المعرف بلام العهد الا ان العلم يدل على التعين بجوهره وذا اللام بقرينتها كذا فى النكت وغيرها وما ذكر فى علم الشخص مبنى على وجود الماهية خارجا فى ضمن الفرد فتشخص بتشخصه

اما على التحقيق من انها لا توجد فى الخارج اصلا فهو للفرد المعين خارجا لأنها امر اعتبارى ينتزع من الافراد مطابقا لكل منها بحيث تكون على طبق كل فرد كما هو مقرر فى محله وعلى ماذكرنا فاسم الجنس يغاير النكرة مفهوما لوضعها للفرد المنتشر اى للحقيقة باعتبار وجودها فى فرد ما و يوافقها فى الماصدق فكل من اسد ورجل ان اعتبر دلالته على الماهية بلا قيد سمى اسم جنس ومطلقا عند الأصوليين او بقيد الوحدة الشائعة سمى نكرة فقولهم فى اسم الجنس بقيد الصدق على كثيرين وفى النكرة باعتبار وجودها فى فرد ما محض تفنن فى التعبير ❋ فكان الظاهر ان لا يغايرها فى الوضع ايضا حيث ان كلا منهما موضوع للماهية ❋ الا ان يقال هى آلة الوضع فى النكرة ونفس الموضوع له فى اسم الجنس وان كان بقيد الصدق على كثيرين لكن على هذا لا يظهر قولهم فكل من اسد ورجل ان اعتبر الخ لأنه حيث كانت الماهية آلة فالأفراد هى الموضوع لها ❋ هذا ما ظهر لفهمى القاصر فالظاهر انهما شى واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة ❋ واما الفرق بين اسم الجنس وعلمه فظاهر وعلى كل فهو محض اعتبار لا يظهر اثره فى المعنى اذ كل من اسامة واسد صالح لكل واحد من الافراد بلا فرق تأمل قوله (وما هذه اللام التى الاضافة على معناها) جوابه ان الأولى جعلها للاختصاص ❋ وهى الداخلة بين معنى

وذات كما هنــا او بين ذاتين ثانيتهمــا لا تملك كما في قولك جل الفرس بخلاف لام الملك وهي الداخلة بين ذاتين ثانيتهما تملك كما في غلام زيد قوله (وما التحقيق في عامل المضاف اليه) جوابه ان التحقيق ان عامله المضــاف لا الاضــافة ولا الحرف المنوي وهو قول الجمهور ويدل له اتصــال الضمير به وهو لا يتصل بعامله ولهذا قال الرضي القول بأن العامل في المضاف اليــه معنى الاضافة ليس بشيء لأنه ان اريد بها كون الاسم مضــافا اليه فهذا معنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اريد بها النسبة التي بين المضاف والمضــاف اليه فينبغي ان العامل في الفاعل والمفعول ايضــا النسبة التي بينهما وبين الفعل قوله (ما المنفي بها ان قلتم الجنس والماهية فالجواب عن قولهم نفي الماهية غير معقول وبيانه انك اذا قلت السواد ليس بسواد كنت قد حكمت بان السواد انقلب الى نقيضه وصــيرورة الشيء عين نقيضه غير معقول وان قلتم الوجود والكينونة فهل المراد نفي الوجود من حيث هو هو وهو ماهية ايضا او المراد موصوفية الماهية بالوجود فنقول موصوفية الماهية بالوجود هل هي امر مغاير للماهية والوجود او لا فان كان مغايراً لهما كانت تلك المغــايرة ماهية والا رجعنا الى الاول وعلى كل يلزم نفي الماهية وتقدم انه غير معقول) ج هذا كله لا يرد الا لو كان قولهم لا نافيــة للجنس على ظــاهره مع انه ليس كذلك وانما المراد انها لنفي حكم الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصــا ❊

ويلزم من نفيه عن الجنس نفيه عن جميع الافراد وانما قدرنا حكم * لأن النفي انما يتعلق بالاحكام فهو مجاز في النسبة الايقاعيه واسناد النفي اليها مجاز في النسبة الاسنادية والمراد بالحكم النسبة ويطلق على الأيقاع والانتزاع اى ادراك الوقوع او اللا وقوع وذلك انك اذا قلت زيد قائم فقد اشتمل هذا التركيب على محكوم عليه وهو زيد ومحكوم به وهو القيام ونسبة وهي ثبوت القيام لزيد وادراك كل من هذه الثلاثة يسمى تصورا وادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة يسمى تصديقا وحكما ففي قولك لاغلام سفر حاضر نفت لانسبة الحضور عن جنس غلام السفر ويلزم من نفيها عنه نفيها عن جميع افراده ومثله لارجل في الدار فان لا فيه نفت ثبوت الكينونة عن جنس الرجل واذا نفي عن الجنس نفي عن سائر افراده و معنى نفي النسبة عدم ادراك المتكلم اياها وهو الذي يسمى تصديقا وحكما عند المناطقة فالحكم يطلق على النسبة وعلى الادراك فاسناد النفي اليها مجاز عقلي كما تقدم لأن النافي حقيقة هو المتكلم فعلم جواب قوله ما المنفي بها الخ وجواب قوله نفي الماهية غير معقول لأنها لم تنفها كما علمت فقولهم لانافية الجنس فيه تسمح لظهور المراد وجواب قوله فهل المراد نفي الوجود من حيث هو هو لأنها لم تنفه كما علمت على ان قوله نفي الماهية غير معقول غير مسلم لأنهم نصوا على ان المنفي في الكلمة المشرفة ماهية الاله حيث قالوا اذا التزمنا

الأضمار فى الكلمة المشرفة وقلنا التقدير لا آله موجود الاالله
كان هذا نفيا لوجود الا آله ولو اجرينا الكلام على ظاهره كان
نفيا لماهية الا آله ومعلوم ان نفى الماهية أقوى فى اثبات التوحيد
من نفى الوجود فثبت انه لا حاجة الى التقدير وان نفى الماهية
ممكن معقول فقولهم نفى الماهية غير معقول غير معقول
فتأمل بأنصاف * ثم اعلم ان الجنس والماهية والحقيقة
الفاظ مترادفة معناها واحد وهو مابه الشئ هو
هواى الذى يتحقق به الشئ ويصير بسببه شيئا كالحيوان
الناطق فانه ماهية للانسان وبه يتحقق كونه انسانا واعلم ايضا
ان الجنس ينقسم ثلاثة اقسام * طبيعى ومنطقى وعقلى *
فالأول حقيقة الشئ المعروضة من حيث هى والثانى الصادق
على كثيرين فى جواب ماهو وهو العارض الطبيعى والثالث
هو مجموع العارض والمعروض قوله (ولم قدم النفى على
الأثبات مع ان النفى فرع الأثبات) هذا السؤآل لا يرد
لأن معنى قولهم النفى فرع الاثبات انه لا يحكم على الشئ بالنفى
الا بعد تصور ثبوته وهنا يمكن تصور ثبوته وعلى تسليم
وروده نقول لما كان العامل هو الدال على النفى وحق العامل
التقديم قدم وايضا هذا الكلام من باب الحصر وهو
لا يحصل الا بتقديم النفى وتاخير الأداة مع المقصور عليه كما فى
متن التلخيص وعبارته فى الأستثناء يؤخر المقصور عليه مع
اداة الأستثناء انتهى وايضا تقديمه فى الآية الشريفة من حيث

ان المقام مقام تذلل وخضوع فيناسبه تقديم مايدل على التواضع وهو الاعتراف بالعجز الدال عليه النفي وعبارة بعضهم لاعلم لنا الاما علمتنا اعتراف منهم بالعجز عما كلفوه اذمعناه لاعلم لنا الاما علمتنا بحسب قابليتنا من العلوم المناسب لعالمنا ولاقدرة بنا على ماهو خارج عن دائرة استعدادنا قوله (ولم عملت وهي غير مختصة) جوابه ان عملها لمشابهتها ان في التوكيد فان لالتوكيد النفي وان لتوكيد الاثبات ولفظ لامساو للفظ ان اذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها في العمل ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل عملها الا بالشروط المذكورة في محلها ومعلوم ان ان مختصة بالعمل في الاسماء فكذا مايشابهها ولذلك اذا اهملت ان بدخول ما الكافة عليها تكون غير مختصة فتدخل على الجمل الفعلية وكذا ماشابهها وهو لا اذا اهملت تكون غير مختصة ايضا فقوله غير مختصة ممنوع بل متى عملت تكون مختصة كما علمت قوله (ولم كان خصوص عمل ان) جوابه علم مما قبله وهو انه لمشابهتها لها في مطلق التوكيد وان كانت لا لتوكيد النفي وان لتوكيد الاثبات كما مر قوله (ولم اختصت به دون باقي حروف النفي) جوابه علم مما مر ايضا وهو انها لما كانت تفيد نفيا اكيدا قويا وبسبب افادتها ذلك حصلت المشابهة بينها وبين ان في مطلق التوكيد كما تقدم وباقي الحروف لايفيد هذا النفي القوى وان كان يفيد اصل النفي ❋ اختصت بهذا العمل بسبب ذلك

قوله (ولم فاتها التصدير فى بعض الاحوال دون بعض)
جوابه انها متى كانت عاملة فهى مصدرة فى جملتها كما ان ان
كذلك ولهذا اذا دخل عليها جار الغيت عن العمل لعدم التصدير
كقولك جئت بلا زاد على قول من يبقيها على حرفيتها لا على
قول من يجعلهـا اسما بمعنى غير فقوله ولم فاتها التصدير الخ
ان كان مراده العاملة فممنوع وان كان مراده غير العاملة فليس
الكلام فيها تأمل قوله (وهل فيها معنى الفعل اولا فان
قلتم بالأول فلم لم يعتبروا مشابهتها للفعل اصالة والا فلم
اجازوا تعلق الظرف بها) جوابه انها ليس فيها معنى الفعل
وانما تشير الى معناه كما قالوا فى قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
بمجنون ان بنعمة متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو النفى
بناء على جواز التعلق بحروف المعانى ومذهب الجمهور منعه
وعليه فالمتعلق هو الفعل الذى تشير اليه اى انتفى جنونك
بنعمة ربك وعلى كل فليس فيها معنى الفعل اصلا كما فى الاشمونى
وحواشيه فلا ورود لقوله فان قلتم بالأول الخ وقوله والا
فلم اجازوا الخ علم جوابه وهو انه لما كانت تشير الى معناه
اجازوا تعلق الظرف بها وان كان المعتمد ان الظرف متعلق
بالفعل الذى تشير اليه كما هو مذهب الجمهور كما علمته ايضا
فلهذا احتاجوا الى اعتبار مشابهتها لأن على انا لو اعتبرنا
مشابهتها للفعل اصالة لا يلزم من ذلك ان تعمل عمل ان الخاص
بها فلا محيص عن اعتبار المشابهة لأن تأمل بأنصاف قوله

(وهل التحقيق ان للحروف معانى فى نفسها اولا) جوابه ان لها معانى جزئية غير مستقلة بالمفهومية * قال السيد قدس سره اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصير الى مبصراته وأنت اذا نظرت الى المرآة وشاهدت صورة فيها فأما ان تقصد تلك الصورة ابتداء جاعلا المرآة آلة لها فلا شك فى رؤية المرآة نفسها ايضا لكن ليست بحيث يمكن الحكم عليها و يلتفت الى احوالها واما ان تتوجه للمرآة نفسها وتلاحظها قصداً تحكم عليها بالصفاء ونحوه فتشاهد الصورة تبعاً غير ملتفت اليها فقس على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فلاشك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الاانها فى الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما كأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا احدهما بالآخر ولذلك لايمكنك ان تحكم عليها او بها مادامت مدركة على هذا الوجه وفى الثانى مدركة بالقصد بحيث يمكنك ان تحكم عليها بأن تقول نسبة القيام الى زيد عنيتها مثلا او بها بأن تقول الذى عنيته نسبة القيام الى زيد فهى على الأول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثانى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة قصداً المستقلة بالمفهومية يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التى لاتستقل بالمفهومية اذا تمهد هذا فاعلم ان الابتداء مثلا معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظه العقل قصدا

وبالذات مطلقا عن التقييد بمتعلق خاص كان مستقلا بالمفهومية صالحا لأن يحكم عليه وبه ويلزمه ادراك متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الأبتداء وكذلك اذا لاحظه قصداً وبالذات متعلقا بمتعلق خاص كان يلاحظ ابتداء السير من البصرة اذ لايخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واما اذا لاحظه من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة تعرف حالهما كان غير مستقل وهو بهذا الأعتبار مدلول لفظ من وهذا معنى ماقيل ان الحرف وضع باعتبار استحضار معنى عام وهو نوع من النسبة كالأبتداء مثلا لكل فرد من ذلك النوع اى كل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لاتتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لايفهم فرد من ذلك النوع فهو غير مستقل بالمفهومية انتهى بايضاح والحاصل ان هذه الحروف موضوعة لهذه المعانى بواسطة استحضار امر كلى يعمها جميعها فيكون ذلك العام آلة لاستحضار جميع تلك الجزئيات ثم يوضع الحرف لكل واحد منها من حيث ان ذلك الجزئى نسبة ملحوظة بانتبع وارتباط امر بآخر فمعانى الحروف روابط وانما يحتاج لآلة استحضار الأمر العام بناء على ان الواضع غير الله تعالى والا فهو يعلم الأشياء تفصيلا غنى عن الآلات فهى جزئيات وضعا واستعمالا واليه ذهب السيد والعضد قالا لأن الحروف لاتستعمل الا فى الجزئيات والاستعمال بلاقرينة دليل

الوضع قال عبد الحكيم في حواشي المطول وذهب الاوائل
الى انها موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة بذاتها
فالذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلق لها بدليل انها
لم تستعمل بدونه فمعنى من مثلا هو مطلق ابتداء لكن من حيث
انه آلة تعرف حال متعلقه لا من حيث ذاته حتى تكون اسما
ولذا لا تستعمل بدون المتعلق وهذا مااختاره السعد في تصانيفه
فهي كليات وضعا جزئيات استعمالا وقولهم يلزم عليه ان
تكون مجازات لاحقائق لها لعدم استعمالها في المعاني الأصلية
مع انهم اختلفوا في المجاز هل يلزمه استعمال الحقيقة قبله ام
لا وان كان الراجح عدم اللزوم اكتفاء بالوضع مدفوع
بانها انما تكون مجازا لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث
خصوصها اما من حيث انها افراد المعاني الكلية فلا وعلى
تسليم انه لادليل على ذلك نقول لا دليل على وضعه للجزئي
ايضا مع احتياجه للوضع العام الذي لادليل عليه واستعماله
في الجزئي لاينهض دليلا افاده العلامة الصبان وغيره وانما
اوردت هذا الكلام مع طوله لنفاسته فعلم من هذا ان الحروف
لها معان وهو التحقيق واما القول بأنها لامعاني لها وانما
يستفاد المعنى من الكلام بتمامه فلا يلتفت اليه قوله (هل
هو معرب ام مبني ان قلتم بالأول فلم التزموا حذف تنوينه
وان قلتم بالثاني فلم اثبتوا بدله وهو النون في التثنية والجمع)
جوابه ان الراجح انه مبني وان اثبات بدله وهو النون

فى التثنية والجمع لكون علة البناء واردة عليهما والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها فبنيا مع وجود النون لأنها سابقة على علة البناء بخلاف التنوين فأنه لم يكن موجودا قبل لأنه موقوف قبل العامل وهذا بخلاف ما اذا لم تكن علة البناء واردة كالذين على القول بأعرابه فان النون عارضتها حيث لم تكن واردة على انا لو سلمنا ان اثبات النون مانع من البناء لأعرب نحو يازيدان ولا قائل به والقائل بأنه معرب يعلل حذف تنوينه بالخفة وهذا القول ضعيف لأنه يرد عليه انه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع من الصرف او اضافة او وصف العلم بابن او ملاقاة ساكن او وقف او بناء وليس هذا واحدا منها تأمل قوله (وما التحقيق فى سبب بنائه) جوابه انه قيل لتضمنه معنى الحرف واعترض بأن المتضمن لذلك انما هو لا نفسها ورد بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير اذ ليس فى العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن انما عهد فى الاسماء فالصواب ان المتضمن معنى من انما هو النكرة فبنى لذلك لكن فيه انه يوهم ان تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك وحينئذ فاعراب المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة شبه الحرف وحمل عليه الشبيه به وفى هذا القول نظر فأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه ان يكون باصل الوضع وايضا فأن هذا التضمن اشبه

بالتضمن الذى لايقتضى البنساء كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بها فى قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال الا لامن سبيل الى هند

ولهذا علل س وغيره البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وان كان هذا لايصلح علة لأصل البناء ايضا بل للفتح فقط لاقتضائه اى التركيب التخفيف ويجاب عن الأول بأن اشتراط كون التضمن بأصل الوضع انما هو بالبناء الأصلى لا العارض وذلك لأن البناء على ثلاثة انواع اصلى وهو الذى حصر ابن مالك سببه فى شبه الحرف وعارض واجب ومن اسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد اسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن اسبابه اضافة المبهم الى المبنى مثل انه لحق مثل ما انكم تنطقون واضافة الظرف الى الجملة المصدرة بماض كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت المااصح والشيب وازع

واما التصريح بمن فى قول الشاعر المار فهو ضرورة فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من لأن فى فى الأول ومن فى الثانى مقدر ان فى نظم الكلام وملحوظان منه بخلاف اسم لا فأن من فيه ليست مقدرة ولا ملحوظة وانما خلفتها لا فى افادة المعنى وقطع النظر عنها ومن هذا يعلم جواب قوله الآتى ولم لم يبن نحو التمييز الخ فعلم ان التحقيق فى سبب بنائه تضمن معنى من وان التركيب علة للفتح لاقتضائه التخفيف لان التركيب ثقيل فاقتضى التخفيف

بالفتح قوله (ان كان التركيب فلم ركبوه) جوابه ان تركيبه لافادة استغراق النفي وتقدم ان التحقيق ان سبب بنائه تضمن معنى من قوله (ولم لم يبن نحو بعلبك) جوابه ان هذا لا يرد الا لو جعلنا التركيب علة لاصل البناء مع انه علة للبناء على خصوص الفتح كما تقدم فاو جعل علة لاصل البناء لورد علينا نحو ماذكر قوله (ولم لم يبن نحو التمييز) تقدم الجواب عنه وهو ان من في التمييز مقدرة وملحوظة في الكلام لانه متضمن لها مع قطع النظر عنها كما هو معنى التضمن الذي يقتضي البناء قوله (وما حقيقة التضمن) جوابه هو ان يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه ان يؤدى بالحرف زيادة على معناه الاصلي المستقل بمعنى انه خلف الحرف في افادة ذلك المعنى مع قطع النظر عن الحرف لا كتضمن الظرف معنى في مثلا فأن هذا لا يقتضي البناء كما تقدم ما يفيد ذلك وحق هذا السؤآل ان يذكر بعد قوله ولم لم يبن نحو بعلبك بأن يقول وان كان التضمن فما حقيقته وبعد ذلك يقول ولم لم يبن نحو التمييز لأنه مرتب عليه قوله (ولم خصوا بناءه في حالة الافراد والتنكير والتقدم) جوابه انهم انما خصوا حالة الافراد لأن الاضافة في المضاف عارضت تضمن شبه الحرف وحمل الشبيه به عليه فلم يمكن الا في حالة الافراد وخصوا حالة التنكير لأنه على تقدير من الاستغراقية وهي مختصة بالنكرات وخصوا حالة التقدم لانه لو تأخر لفصل بينه وبين لا فاصل وهو الخبر

وان كان ليس اجنبيا الا انهم اشترطوا الترتيب بين معموليها لأنها انما عملت بالحمل على غيرها فلا تتصرف فى معموليها بالتقدم والتأخر وهى فى نفسها عامل ضعيف فاذا فصل ضعفت بالفصل فينضم ضعف الى ضعف فلذلك خصوا البناء فى حالة الافراد والتنكير والتقدم قوله (وهل اذا تكررت يبقى موجب البناء ام لا فأن قلتم بالاول فلم اجازوا الاهمال وان قلتم بالثانى فلم اجازوا البناء) جوابه ان التكرار مع المعرفة او الفصل لا يبقى فيه موجب البناء بل يجب الرفع اما فى المعرفة فلما مر من اختصاص عملها بالنكرات واما فى الفصل فلضعفها به عن العمل واما التكرار فى النكرة مع عدم الفصل فالاصل فيه بقاء البناء كما قاله ابن هشام لوجود موجبه ويجوز ان تهمل فى هذه الحالة أو تعمل عمل ليس اذا قصد عدم استغراق النفى فلا يبقى حينئذ موجب البناء فمتى كان القصد الى استغراق النفى بتضمن الاسم معنى من الاستغراقية وجب فى هذه الحالة البناء سواء كان فى الاسم الأول وتجعل لا الثانية زائدة لتأكيد النفى او عاملة عمل ليس او فى الثانى وتجعل لا الأولى عاملة عمل ليس او تهمل او فيهما ولم يكن فى واحد منهما فالبناء دائر مع موجبه وجوداً وعدما فلا يرد قوله فأن قلتم بالأول فلم اجازوا الاهمال لأنه متى بقى موجب البناء لا يجوز الاهمال وكذا قوله فأن قلتم بالثانى فلم اجازوا البناء لأنه اذا لم يبق موجب البناء كما اذا دخلت على معرفة او حصل فصل اولا ولا ولكن اهملت بسبب عدم

القصد الى استغراق النفى اوعملت عمل ليس لم يكن هنـاك بناء اصـلا فلايرد هذا ايضـا تأمل قوله (ولم اوجبوا التكرار حالة الاهمـال) جوابه ان وجـوب التكرار فى المعرفة ليكون كالعـوض عما فى التنـكير من نفى الآحاد لما فيه من افادة التعدد وان وجوبه فى النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السـائل فى الدار رجل ام امرأة كذا فى شرح ابن الحاجب قوله (وحيث اوجبوه فما الجواب عما اهمل ولم يكرر نحو بلا شك) جوابه ان شرط تكرارها عند الاهمال ان لايدخل عليها حرف الجر واذا دخل عليها تكون معترضة بين الجار والمجرور اواسما بمعنى غير ظهر اعراب محله على مابعده وهو مبنى لكونه على صورة الحرف وما بعده مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها حركة العارية كما قالوا هذا فى ال الموصـولة وبقولنا ظهر اعراب محله اندفع توقف بعضـهم فى قول المعربين فى ال الموصولة انه ظهر اعرابها على ما بعدها قوله (وهل المقصود به المعنى المصدرى او المتحصل بالمصدر وما التحقيق فى الفرق بينهمـا) ينبغى اولا معرفتهما حتى يعرف الفرق بينهما قال السيرامى فى حواشى التلخيص المصدر يطلق تارة ويرادبه المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث واخرى ويرادبه المعنى الحاصل بالمصدر وهو ماحصـل بالايقاع من هيئة اوصفة مثلا اذا قام زيد وسخن نفسه حصل له هيئة فى

الاول وهى القيام وصفة فى الثانى وهى الحرارة فالقيام والتسخين يطلق كل منهما تارة ويراد به ايقاع الهيئة او الصفة فى ذاته واخرى ويراد به نفس الهيئة او الصفة لكن هذه القاعدة جارية فى كل مصدر يحصل به للفاعل بفعله معنى ثابت قائم به فما ليس بفعله كالطول والقصر او بفعله لكن لم يحصل به معنى ثابت كالاعدام او ثابت لكنه قائم بالغير كالتحريك وتسخين الغير لاتجرى فيه تلك القاعدة المذكوره بل المصدر فى هذه الصور يراد به المعنى المصدرى فقط وعبارة العلامة الامير فى رسالته شرح البسملة اعلم ان بسملة فى الاصل مصدر كدحرجة والمصدر يستعمل بمعنيين الاول المعنى المصدرى وهو تأثير الفاعل اعنى تعلق قدرته بالمفعول فهو امر اعتبارى نسبى وهو بهذا المعنى لاينسب الا للفاعل الثانى الحاصل بالمصدر وهو اثر التأثير اعنى الفعل الذى تقارنه القدرة كالحركات ويقال له بهذا المعنى حدث لحدوثه عن فاعل ومفعول معلق لا انه مفعول للفاعل وقد يعبر عنه بالفعل ويسلط عليه الفعل بالمعنى الاول ويقال فعل الفعل اى اثر الاثر وهو بهذا المعنى ينسب للفاعل من حيث وقوعه منه وللمفعول من حيث وقوعه عليه ثم قد توجد امور اخر غير هذين المعنيين كالكون ضاربا او مضروبا وكالالفاظ المسموعة فى فعل القول وكلها خارجة عن المعنى المصدرى والحاصل به ويستعمل فيها المصدر مجازا كاستعماله فى الفاعل كعدل بمعنى عادل واما المعنى المصدرى والحاصل به

قوله بسملة اى هذا اللفظ اه

فذهب بعض فضلاء الروم الى ان صيغ المصدر حقيقة فيهما زاعماً انه مذهب السيد ونقل عن حسن چلبي على المطول انه حقيقة فى المعنى المصدرى مجاز فى الحاصل به والذى افهمه انا عكس هذا وهو انه حقيقة فى الحاصل فى المصدر مجاز فى المعنى المصدرى مرسل علاقة اللزوم بين الاثر والتأثير وذلك ان العرب كانت تستعمل المصادر مريدة بها الحركات والسكنات التى يفعلها الفاعل واما تعلق القدرة فلا يعرف انه معنى المصدر الا من دقق النظر فى العلوم وما كان متبادرا فى استعمال العرب بدون قرينة يحكم عليه بالحقيقة وليس هذا مما يقال العوام كالهوام لاعبرة بهم الخ عبارته وهذا خلاف مامر عن السيرامى من ان الحاصل بالمصدر الهيئة او الصفة الناشئة عن ذلك قال العلامة الامير وشافهنى به غير واحد بل ربما يومئ اليه كلام حسن چلبي على المطول عند الكلام على التقييد فتلخص انه لاخلاف فى ان المعنى المصدرى هو الايجاد والتأثير وان الحاصل به قيل هو نفس الهيئة او الصفة كما يفيده كلام السيرامى وقيل هو نفس الحركات كما افاده الامير اذا علمت ذلك تعلم انه من قبيل المعنى المصدرى لانه ليس بفعلهم واكتسابهم فهو كالطول والقصر فعلم الجواب عن قوله وهل المقصود الخ وعن قوله فما التحقيق فى الفرق بينهما قوله (ولم حركت هذه اللام ولم اختلفت حركتها فى الظاهر والمضمر وما وجه اختصاص كل بكل) جوابه ان تحريكها لتيسر

النطق عند الابتداء بها واما اختلافهما فى الظاهر والمضمر بالكسر فى الاول والفتح فى الثانى فلأن المضمر مبنى والفتح اولى بالمبنى لخفته وثقل المبنى فيحصل التعادل بذلك وكسرت فى الظاهر لتوافق حركتها حركة معمولها لأن توافق الحركتين اولى من تخالفهما كما فى شرح ابن الحاجب وهذا هو وجه اختصاص كل بكل تأمل قوله (وما التحقيق فى سبب بناء الضمائر) جوابه ان السبب هو شبه الحرف وذلك ان اصل وضع الحرف ان يكون على حرف او حرفى هجاء فما زاد على ذلك فهو خلاف الاصل واصل وضع الاسم ان يكون على ثلاثة فأكثر فما نقص فهو خلاف الاصل فحينئذ يشابه الحرف فى وضعه ويستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذى اشبه الاسم فى وضعه على ثلاثة كسوف او اربعة كلعل او خمسة كلكن لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبنى ايضا ولعدم احتياجه اليه بخلاف المضارع اعرب لشبه الاسم لاحتياجه الى تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب فلم يشابهه فيما هو خاص به وهو الوضع والاحتياج الى الاعراب بخلاف الاسم فانه شابه الحرف فيما هو خاص به وهو الوضع فلذلك بنى وايضا الحرف اضعف اقسام الكلمة اذ ليس مقصودا لذاته بل لربط معانى الافعال بالاسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على اكتساب حكم الاسم وهو الاعراب واما الاسم فكان وضعه على الكمال فلما تشبه بما دونه انحط عن رتبته والتحق به فى حكمه

وانما اكتفى فى بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تباعد ما بينه وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد واما شبهه بالفعل فأن الفعل وان كان نوعا اخر لكنه اقرب الى الاسم من الحرف لاتفاقهما فى استقلال معناهما فالشبه الواحد بالفعل لايخرجه عن حكم الاسمية من الصرف بل لابد من المشابهة فى شيئين ثم ان الشبه الوضعي فى اكثر المضمرات وحمل الباقى عليه كما فى التسهيل وذكر فيه ايضا ان بناء المضمرات للشبه الجمودى اى عدم التصرف فى لفظها بوجه من الوجوه كالحرف والاول هو التحقيق لأنه شبه ظاهر بخلاف الثانى قوله (وهل فى هذا الجار والمجرور ضمير اولا) جوابه انه على القول بأن الخبر مجموع الجار والمجرور لاضمير فيه وكذا على القول بأنه المحذوف كما هو الصحيح واما على القول بأن الخبر المجرور فقط ففيه ضمير مستقر فيه ويسمى حينئذ ظرفا مستقرا لاستقرار معنى عامله فيه اى فهمه منه وعلى كل لابد من اعتبار المحذوف عند الجميع الا ان القائل بأن الخبر هو المحذوف نظر الى ان العامل اولى بالاعتبار وان كان معموله قيدا لابد منه والقائل بأنه الملفوظ به نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لابد من ملاحظته والقائل بأنه المجموع نظر الى توقف الفائدة وهذا كله فى العامل العام اما العامل الخاص فالمتعلق هو الخبر اتفاقا قوله (وهل عليه دليل اولا) جوابه انه عليه دليل فى نظير ما نحن فيه وهو

عمله الرفع فى نحو افى الله شك على احد الاعرابين فحمله فى الظاهر دليل على انه اذا لم يكن هناك اسم ظاهر يكون عاملا فى ضمير مستقر فيه قوله (وهل تقدير المحذوف هنا وصفا اوفعلا) جوابه ان تقديره وصفا اولى لان الاصل فى الخبر الافراد على ان ابن مالك قال فى شرح الكافيه يتعين تقديره اسما بعد اما واذا الفجائية نحو اما فى الدار فزيد اذا لهم مكر وجل الباقى عليهما لكن رد ذلك ابن هشام بأمكان تقدير الفعل مؤخرا قوله (واذا قدر من مادة الكون فهل هو من الناقصة والتامة ولئن قلتم بتعيين احدهما فا وجه منع الآخر) جوابه انه يقدر من التامة لا من الناقصة والا كان الظرف فى موضع الخبر فيقدر كائن آخر ويتسلسل كما افاده السعد فهذا وجه تعين احدهما ومنع الآخر تأمل قوله (وما تحقيق معنى الناقصة والتامة) جوابه ان التامة هى المكتفية بالمرفوع والناقصه هى المفتقرة الى المنصوب ايضا فتسميتها ناقصة لنقصانها عن بقية الافعال بالافتقار الى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث قال الرضى اى من الحدث المقيد لأن الدال عليه هو خبرها اما هى فتدل على حدث مطلق يقيده خبرها حتى ليس وحدثها الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائما اوليس زيد قائما فكأنك قلت فى الأول حصل شئ لزيد حصل القيام وفى الثانى انتفى شئ عن زيد انتفى القيام فيكون فى الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل فى الظرف

وقيل لاتدل على الحدث اصلا بل هي لنسبة الحدث الذى دل عليه خبرها الى مرفوعها كما فى حواشى الاشمونى قوله (ومامحل هذا الجار والمجرور الرفع ام النصب) جوابه انه الرفع من حيث المجموع وحاصل مافى المقام ان يقال ان الظرف ان كان مستقرا فالمحل للمجموع كما علمت وان كان لغوا فالمحل للمجرور فقط وهو نصب وقد يكون رفعا كمر بزيد مجهولا فزيد وحده نائب الفاعل ولايكون جرا وكذا فى المستقر من حيث تعلقه بعامله فان المحل للمجرور الا انه نصب ابدا واما من حيث قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع رفعا فى الخبر ونصبا فى الحال وجرا فى الصفة المجرورة ولامحل له فى الصلة كعامله كما فى حواشى ابن عقيل قوله (وماالعامل فيه على كل حال) جوابه علم مما مر وهو انه المحذوف الذى ترجح تقديره وصفا على كونه متعلقا بعامله وعلى كونه قائما مقام عامله فالعامل فيه هو العامل فى عامله قوله (وهل لصحة تعلقه بالعلم هنا وجه) جوابه انه لاوجه له اذ لو تعلق به لكان من الشبيه بالمضاف فكان يجب النصب كقولك لاخيرا من زيد عندنا كما هو معلوم قوله (وماالاحسن فى متعلق هذا الجار والمجرور تقديره عاما اوخاصا) جوابه انه عام لأنه لوكان خاصا وجب ذكره كما هو ضابط الخاص الا ان يدل عليه دليل ولا دليل هنا فتعين انه عام قوله (الاهل الاوجه جعلها للاستثناء ام بمعنى غير) جوابه ان الاوجه جعلها للاستثنا لأن

جعلها بمعنى غير نوع من التصرف وهو قليل فى الحرف
واذا قالوا لا تقع الا موقع غير الا بشرط كون موصوفها جمعا
نكرة او شبهها فالاول كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فالا فيها بمعنى غير صفة لآلهة لكونه جمعا نكرة والثانى كقوله
لو كان غيرى سليمى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر
فالا صفة لغيرى لكونه شبه جمع نكرة واما غير فانها تقع فى
جميع مواقع الا * ثم على جعلها للاستثنا يكون المستثنى منه الضمير
فى خبر لا المقدر فان قيل الضمير جزئى لا يقبل الاشتراك حتى
يشمل المستثنى فيخرج منه كما عليه اكثر اهل العربية لانه معرفة
موضوع لمعنى جزئى قلت اجاب عصام الدين بأن التحقيق
ان ضمير الغائب جزئى وضعا لكنه يكثر استعماله فى الكليات
مجازا اذا رجع الى كلى وحقق بعضهم ان وضع الضمير وضع
العلم الجنسى فعلى هذا يصح الاستثناء منه وعلى جعلها بمعنى
غير تكون صفة لاسم لا باعتبار محله وهو النصب ثم انها
باقية على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد
فى حاشية الكشاف الاجماع كما قاله الدمامينى قال ولو ذهب
ذاهب الى انها تصير حينئذ اسما لكن لا يظهر اعرابها الا فيما
بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل فى لا فى نحو
قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على
ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخلوى وينبنى على
ذلك ان الوصف بمجموع الا وما بعدها على حرفيتها وبها

وحذها على اسميتها فيكون ذكر مابعدها لبيان ماتعلقت به المغايرة قوله (وما يلزم فيما بعدها على كل) جوابه انه على جعلها للاستثناء فما بعدها اما منصوب محلا على الاستثناء اومرفوع محلا على البدلية من الضمير المستتر فى الخبر المقدر وعلى جعلها بمعنى غير فما بعدها فى محل نصب انتقالا اليه منها اوهى وما بعدها فى محل نصب صفة لما قبلها كما تقدم قوله (وما الفرق بين الوجهين فى المعنى) ان كان المراد الفرق فى الذى بعدها على جعلها للاستثناء او بمعنى غير فهو لافرق فيه لانه مخرج من حكم ماقبلها على كل حال وان كان المراد الفرق فى الا نفسها فهى حرف اتفاقا على جعلها للاستثناء وحرف او اسم على جعلها بمعنى غير كما تقدم ثم اعلم انه اذا كانت الا بمعنى غير فقط شرط بعضهم فى الوصف بها صحة الاستثناء فيجوز ان تقول عندى درهم الادانق لانه يجوز الادانقا بناء على جواز استثناء الجزء من الكل ويمتنع الاجيد لانه يمتنع الاجيدا لأن درهم نكرة فى سياق الاثبات فتحوله للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لايكفى شموله للمستثنى شمولا بدليا فلا يقال عندى رجل الازيدا وان اجاز بعضهم الاستثناء من النكرة المثبتة اذا حصلت الفائدة وهى حفظ الكلام من التكذيب وهذا الشرط مخالف لقولهم فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لأنه لايجوز فى الا هذه ان تكون للاستثناء وما بعدها بدل لا من جهة المعنى ولا من

جهة اللفظ اما الاول فلأنه يصير التقدير حينئذ لوكان فيهما آلهة اخرج منهم الذات العلية لفسدتا وهو يقتضي بمفهومه عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ولهذا كان الا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للاسقاط اذ المعنى لوكان فيهما من الآلهة غير الواحد ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة انه ان طابق مابعد الا موصوفها فالوصف مخصوص نحو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وان خالفه بأفراد اوغيره فالوصف مؤكد كالآية المذكورة وهذا يؤخذ من قول النحاه اذا قيل له عندي عشرة الادرهما فقد اقر له بتسعة وان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة لدرهم واما الثاني فلأن آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثناء كذا في المغني ويؤخذ من هذا الكلام ان كون موصوفها جمعا اغلبي وهو كذلك كما صرح به الجامي على ابن الحاجب قال الشمني قال الرضى مذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيداً ان تقول الا زيد بدلا او صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله .

وكل اخ مفارقه اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان

فأن الا فيه صفة كل ظهر اعرابها على مابعدها وجوز فيه بعضهم ان لاتكون الا صفة بل للاستثناء واتى بالفرقدان بالالف

جريا على لغة من يلزم المثنى الألف وفيه تخلص مما يلزم على وصفية الا من المخالفة للكثير من وجهين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل كذا فى الصبان قوله (ماما تحتمل من اوجه الاعراب والمعانى) جوابه انها تحتمل باعتبار محلها اوجه الاعراب الثلاثة النصب على الاستثناء والرفع على البداية والجر باضافة الا اليها بناء على انها بمعنى غير واما المعانى فيحتمل انها اسم موصول او نكرة موصوفة او حرف مصدرى قوله (وهل الارجح النصب على الأستثناء ام الرفع على البداية) جوابه ان الارجح النصب على الاستثناء من الضمير فى خبر لا المقدر ولا يقال ان الاتباع على البداية ارجح حيث الكلام غير موجب لأنا نقول انما يترجح الاتباع اذا حصلت مشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه فى ظهور الأعراب واما اذا لم تحصل كما هنا وكما فى قولك لارجل فيها الا زيدا كان النصب على الاستثناء احسن من الاتباع لأن المبدل منه الضمير المستتر فى الخبر او اسم لا باعتبار المحل لم يظهر فيه اعراب فلا تحصل فى الاتباع مشاكلة كذا فى الصبان قوله (ان قلتم بالاول فما التحقيق فى ناصب المستثنى) جوابه ان التحقيق الا نفسها وهو ظاهر قول ابن مالك ❊ ما استثنت الا مع تمام ينتصب ❊ مع قوله والغ الا فان ظاهره الغها عن النصب وانما عملت لنيابتها

عن استثنى كما ان حرف النداء ناب عن ادعو وعند سيبويه ان نصبه بما قبل الا من فعل وشبهه ويرده قولك القوم اخوتك الا زيدا فانه لم يتقدمها فعل ولا شبهه فى هذا المثال قوله (وهل التحقيق ان المستثنى منه منفى ام مسكوت عنه) جوابه انه منفى بمقتضى لا النافية للجنس واما كونه مسكوتا عنه فلم يقل به احد فيما اعلم وانما هذا الخلاف اى الكون منفيا او مسكوتا عنه فى المستثنى من حيث الحكم او المحكوم به وحاصل ما فى هذا المقام انهم اتفقوا على ان الا للاخراج وان المستثنى مخرج وان كل شئ خرج من نقيض دخل فى النقيض الآخر فهذه ثلاثة امور متفق عليها وبقى رابع مختلف فيه وهو انا اذا قلنا قام القوم الا زيدا مثلا فههنا امران الفعل كالقيام والحكم به واختلفوا هل المستثنى مخرج من القيام او من الحكم به فقال الجمهور من القيام فيدخل فى نقيضه وهو عدم القيام فلذا قالوا انه مسكوت عنه من حيث الحكم فنحو ما قام احد الا زيد وقام القوم الا زيدا يدل الاول على اثبات القيام لزيد والثانى على نفيه عنه فيكون الاستثناء من النفى اثباتا ومن الاثبات نفيا وبه قال الشافعيه وقال غير الجمهور هو مخرج من الحكم فيدخل فى نقيضه وهو عدم الحكم فيكون غير محكوم عليه فامكن ان يكون قائما وان لا يكون اى فلم يحكم عليه بشئ فلذا قال انه مسكوت عنه من حيث المحكوم به وهو القيام وعدمه فى المثال وعليه لا يكون الاستثناء من النفى اثباتا ومن الاثبات نفيا

قوله وقال الحنفيه اى بعضهم بدليل ما يأتى الكمال بن الهمام

و به قال الحنفيـه فالمعنى على قول الجمهور اتصف القوم بالقيام الا زيدا فلم يتصف به وعلى القول الآخر حكمت على القوم بالقيام الازيداً فلم احكم عليه بشئ وجعل صاحب هذا القول الاثبات فى كلمة التوحيد بعرف الشرع وفى المفرغ نحو ماقام الا زيد بالعرف العام فاذا قال له على عشرة الا ثلاثة فانتفاء ثبوت الثلاثة عندنا بدلالة اللفظ وعند الحنيفة بحكم البرآة الأصلية لابحسب دلالة اللفظ على عدم الثبوت واذا قال ليس له على الا تسعة فثبوت التسعة عندنا بدلالة اللفظ وعندهم لايثبت شئ بحسب دلالة اللفظ وانما يثبت بحسب العرف وطريق الاشارة فعندهم لا اله الا الله لاتدل على نفى الالوهية عن غير الله واثباتها لله تعالى بحسب الوضع بل بعرف الشرع وعندنا تدل بحسب الوضع على نفى الالوهية عن غير الله تعالى وثبوتها لله بطريق المنطوق فيهما على الراجح فمعنى لاآله الاالله لااحد موصوف بالالوهيه الله متصف بها ولايلزم ان يكون اللفظ له مفهوم اى لانه اغلبى لاكلى كما صرح به ابو اسحاق الشيرازى والبرماوى شيخ الجلال المحلى قال بدليل انه لوقال ماله على الادينار كان ذلك اقرارا بالدينـار ولوكان بالمفهوم لم يوآخذ به لعدم اعتبـار المفهوم فى الاقارير خلافا لقول ابن السبكى وشـارحه الجلال المحلى دلالتها على نفى الالوهيـة عن غير الله تعالى منطوق وعلى ثبوتها لله تعالى مفهوم مخالفة قال الكمال بن ابى شريف وهذا لايرضاه عاقل وان اقره شيخ

الاسلام وقال لابعد فيه معللا بأن القصد اولا وبالذات رد ماخالفنا فيه المشركون لاثبات ماوافقونا عليه فكان المناسب للأول المنطوق وللثانى المفهوم واجاب عن الاشكال بمسئلة الاقرار بأن محل عدم اعتبار المفهوم فيما اذا كان بغير الحصر كما يفهمه كلامهم امابه فيعتبر وعليه فثبوت الدينار فى المثال بطريق مفهوم المخالفة ونفى الغير بطريق المنطوق قال السعد معترضا على القول بأن المستثنى مخرج من الحكم انكار دلالة ماقام الازيد على ثبوت القيام لزيد يكاد يلحق بانكار الضروريات واجماع أئمة العربية على ان الاستثناء من النفى اثبات لايحتمل التأويل فنحو لا اله الا الله يدل بمنطوقه على نفى الالوهية عن غير الله تعالى ويدل بمفهومه على ثبوت الألوهية لله تعالى وقال ابن دقيق العيد الشارع خاطب من لايعرف الشرع بلا اله الا الله وامرهم بها لاثبات مقصود التوحيد وحصل الفهم لذلك منهم من غير احتياج لامر زائد ولولا ان الاثبات فيها معروف بغير الشرع ماحسن ذلك ولو كان وضع اللفظ لايقتضى ذلك لكان اهم المهمات ان يعلمنا الشرع ما تقتضيه بالوضع من غير احتياج لوضع آخر فأن ذلك المقصود الاعظم فى الاسلام وقال الكمال ابن الهمام الاوجه قول طائفة من الحنفية بقول الجمهور ان الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى قال صاحب الهداية لو قال ماانت الاحر يعتق اى لأن المعنى ما انت متصف بصفة الا بالحرية لأن الاستثناء من النفى اثبات على وجه التأكيد

كما فى كلمتى الشهادة وان دلالة الاستثناء منطوق وانها تارة تكون عبارة بأن يقصد حكم الصدر ويقصد نقيضه لما بعد الا كما فى كلمتى التوحيد والاستثناء المفرغ نحو ماجاء الازيد وتارة تكون اشارة بان يقصد الاول ولا يقصد الثانى نحو له عشرة الاثلاثة اذ القصد السبعة اى واطلاق العشرة عليها مجاز والقرينة قوله الاثلاثة والمنطوق مادل عليه اللفظ فى محل النطق بأن لايتوقف على واسطة ويسمى نصا اذا افاد معنى لايحتمل غيره كزيد فى نحو جاء زيد فانه مفيد للذات المشخصة من غير احتمال لغيرها ويسمى ظاهرا ان احتمل معنى مرجوحا كالأسد فى قولك رأيت اليوم الاسد فأنه مفيد للحيوان المفترس محتمل للرجل الشجاع بدله وهو معنى مرجوح لأنه معنى مجازى والأول الحقيقى المتبادر الى الذهن اما المحتمل لمعنى مساو للآخر فيسمى مجملا كالجون فى قولك ثوب زيد الجون فأنه محتمل لمعنيه اى الاسود والابيض على السواء ثم المنطوق ان توقف الصدق فيه او الصحة له عقلا او شرعا على اضمار اى تقدير فيمادل عليه فدلالة اللفظ الدال على المنطوق على معنى ذلك المضمر المقصود تسمى دلالة اقتضا فالأول كما فى حديث رفع عن امتى الخطأ والنسيان اى المؤاخذة بهما لتوقف صدقه على ذلك والا فهما واقعان والثانى كقوله تعالى واسأل القرية اى اهلها لتوقف صحته عقلا على ذلك اذ القرية وهى الابنية المجتمعة لايصح سؤالها والرابع كما فى

قولك لمالك عبد اعتق عبدك عني ففعل فانه يصح عنك اى ملكه لى فاعتقه عني لتوقف صحة العتق شرعا على الملك واما الثالث وهو توقف الصدق شرعا فلم ارمن مثل له ولعله لعدم وجوده فأن لم يتوقف ماذكر على تقدير ودل اللفظ على مالم يقصد به سمى دلالة ❊ اشارة ❊ كدلالة قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم على صحة صوم من اصبح جنبا للزوم الصحة للمقصود به اى باللفظ من جواز جماعهن فى الليل الصادق بآخر جزء منه ❊ والمفهوم ❊ مادل عليه اللفظ لا فى محل النطق بأن كان مسكوتا عنه فان وافق حكمه حكم المنطوق به سمى مفهوم موافقة وهى حجة باتفاق ويسمى فحوى الخطاب انكان اولى من المنطوق كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظرا للمعنى قوله تعالى فلا تقل لهما اف فهو اولى من تحريم التأفيف المنطوق لاشدية الضرب من التأفيف فى الايذاء ويسمى لحن الخطاب اى معناه ان كان مساويا للمنطوق كتحريم احراق مال اليتيم الدال عليه نظرا للمعنى آية ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما فهو مساو لتحريم الاكل بجامع الاتلاف فى كل وان خالف حكمه حكم المنطوق سمى مفهوم مخالفة ويسمى مفهوم صفة وهى لفظ مفيد لآخر نحو فاجلدوهم ثمانين جلده اى لااكثر من ذلك وهو حجة لغة لاشرعا الا اذا كان لقبا اصوليا فلايكون حجة مطلقا خلافا لجماعة كالدقاق وهو الاسم الجامد او المشتق

ان غلبت عليه الاسمية كالغنى فى حـديث مطل الغنى ظلم فأنه مشتق من الغنى غلبت عليه الاسمية سـواء كان علما نحو على زيد حج اولقبا كزين العابدين فى قـولك على زين العـابدين صلاة اوكنية كأبى بكر فى قولك على ابى بكر صوم اواسم جنس افرادى كالغنم فى قولك فى الغنم زكاة فهو مغـاير للقب النحوى فالـذارد كون الاهنـا بمعنى غير لأن غيرليس مشتقا فيكون لقبا ومفهوم اللقب ليس بحجة اوهو مؤول بصفة اى مغـاير ومفهوم الصفة ليس بحجة شرعا لانه يصير المعنى غير الـذى علمتنا اياه اومغـاير الذى علمتنا اياه لانعلمه واما الـذى علمتنا اياه فسكوت عنه مع ان القصد اثبات كذا فى جمع الجوامع وشرحـه وشرح السحيمى على الهد هـدى مع زيادة ايضاح اذاعلمت ماتقرر تعلم أنه كان حق السـؤال ان يقول وهل المسـتثنى مخرج من المحكوم به او من الحكم فيظهر حينئذ ترتب قوله ان كان الاول فبم يندفع الخ قوله (ان كان الأول فبم يندفع التناقض الحاصل من نفى الشئ واثباته) جوابه على ماحق السؤال ان يكون عليه كما علمت ان المستثنى خارج من اول الامر وان كان داخلا فى مفهوم اللفظ لغة لأنه يجب ملاحظة خروج المسـتثنى من اول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاسـتثناء قرينة على ذلك فاندفع التناقض فهو من العـام المخصوص وهو ماعمومه مرادتناولا لاحكما واما العام الذى اريد به الخصوص

فهو ماليس عمومه مراداً لاتناً ولا ولاحكما كقوله تعالى الذين قال لهم الناس ان النـاس قد جمعوا لكم فأن المراد بالناس الأول نعيم بن مسعود الاشجعي وبالثاني ابوسفيان واصحابه قال العـلامة اليوسي والمنفي في لاآله الاالله المعبود بحق في اعتقـاد عابديه كالاصنام والشمس والقمر وذلك ان المعبود بباطل له وجود في نفسه في الخارج ووجود في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا اذكونه معبودا بباطل امر حق لايصح نفيه والا كان كذبا وانما ينفي من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودا بحق فلم ينف في لاآله الاالله الا المعبود بحق غيرالله على التحقيق والمعنى لامعبود بحق موجود الاالله لايقال يلزم من تفسير اآله بالمعبود بحق استثناءالشيء من نفسه باعتبار انالله اسم للمعبود بحق ايضا لأنا نقول مفهوم اآله كلي ومفهوم الله جزئي ويصح استثناء الجزئي من الكلي اى معنىالله انه علم للمعبود بحق الموجود الموجد للعالم وهو فرد خاص من مفهوم اآله وقال بعضهم يصح ايضا ان يكون المنفي مطلق المعبود والاسم المعظم علم للفرد الموجود منه والمعنى لامعبـود معبود بحق الاالله قوله (وان كان الثاني فا الجواب عن عـدم افادة هذا التركيب نص التوحيد في الكلمة المشرفة) جوابه على ماعلمت ان افادته نص التوحيد عليه بحسب عرف الشرع وطريق الاشـارة على ان بعضهم قال ان لا واسمها وخبرها وما دخلت عليه في هذه الكلمة المشرفة

قوله لامعبود هو اسم لا ومعبود خبرها اه

قوله وهو واحد اى هذا اللفظ ا ه

علم على وحدته تعالى فأن وحدته تعالى لها اسمان احدهما بسيط وهو واحد والآخر مركب وهو لا اله الا الله ودلالة المركب على الوحدة اقوى من دلالة البسيط لان البسيط دل عليها بالمفهوم والمركب بالمطابقة وهو اقوى مما دل بالمفهوم لأن معناها اى معنى وحدته تعالى ليس ثم اله يجب له الغنى المطلق وافتقار ماسواه اليه اذ الواحد الحق وهذا المعنى يدل عليه المركب بالمطابقة ولايدل لفظ الواحد عليه بها بل بالمفهوم لأن معنى الله واحد المعبود بحق واحد فيفهم منه وجوب الغنى المطلق وافتقار ماسواه اليه فالاستثناء على غير ظاهره كما قال الفقهاء انه ليس على ظاهره فى الاقرار فاذا قال لزيد على عشرة الاثلاثة لم يلزمه الاسبعة باتفاق ولوكان الاستثناء على ظاهره للزمه عشرة لاقراره بها ويكون قوله بعد الاثلاثه تعقبا بالرفع فيعد منه ندما فيبطل حكم اقراره فالسبعة لها اسمان بسيط وهو سبعة ومركب وهو عشرة الاثلاثه كذا فى ش السحيمى على الهدهدى قوله (وان قلتم بالثانى اعنى الرفع على البدليه فهل هو بدل بعض ام بدل كل فأن كان الأول فلم ترك معه الضمير) جوابه ان الراجح انه بدل بعض وان الا لما كانت دالة على ان مابعدها بعض مماقبلها اغنت عن الضمير على ان صاحبة بدل البعض الى الضمير اولوى لاواجب كما قال ابن مالك فى الكافية

وكون ذى اشتمال او بعض صحب * بمضمر اولى ولكن لايجب

قوله (وان كان الثانى فالجواب عن منع استثناء الشئ من نفسه) جوابه انه ليس مستثنى فى اللفظ وانما هو مستثنى فى المعنى وفى اللفظ بدل كل وهو عين المبدل منه لأن اخوك نفس زيد فى قولك جاء زيد اخوك فهو كقولهم ماقام الا زيد فهو مستثنى من مقدر فى المعنى وفى اللفظ فاعل ثم ان كونه بدل كل انما يتأتى على انه بدل من اسم لا قبل دخول لا عليه فانه يعرب الآن بدلا منه نظرا الى محله قبل دخول لا عليه وان كان قبل ذلك خبرا عنه لان تقديره فى الاصل العلم ماعلمتنا لكن يرد عليه ان البدل على نية تكرار العامل فيلزم ان يصح حلوله محل الاول وهنا لايتأتى ذلك اذلا تقول لاالله فى الكلمة المشرفة مثلا ويجاب بانه يحل محله باعتبار المعنى اذيمكنك ان تقول فى الكلمة المشرفه لايستحق العبودية آله الاالله فتحذف آله وتقول لايستحق العبودية الاالله فبضميمة قولنا لايستحق العبودية حل محله بعدحذفه لكن فيه تكلف قوله (وعلى كل فلم جازت المخالفة بين البدل والمبدل منه ايجابا وسلبا) جوابه انه لاتخالف بينهما ايجابا وسلبا لان النسبة انما وقعت فى البدل بعد النقض بالا ونقض النفى اثبات فالبدل هو المقصود بالنفى المنقوض فى المبدل منه فهو بدل مثبت من مثبت فى الحقيقة على ان تخالفهما فى الايجاب والسلب لايمنع البدلية لان سبيل البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر لانه فى نية الطرح والثانى فى موضعه يعنى ان البدل هو المقصود بنسبة

مثل العامل بقطع النظر عن الايجاب والسلب لانه لاتعلق لهما بذلك على انه قد يخالف الموصوف والصفة نفيا واثباتا نحو مررت برجل لاكريم ولالبيب والمعطوف والمعطوف عليه نحو قام زيد لاعمرو فلامانع من كون البدل مثلهما كذا فى الاشمونى وحواشيه مع زيادة. قوله (ولم جاء معرفة والبدل على نية تكرار العامل) جوابه انه بدل من الضمير المستتر فى الخبر المقدر كما تقدم وعليه لااشكال او انه بدل باعتبار محل لامع اسمها او اسمها قبل دخول لاعليه بناء على انه لايشترط وجود طالب المحل لانه بدل من اسمها بعد دخول لاعليه حتى يلزم عملها فى معرفة حيث ان البدل على نية تكرار العامل اما كونه بدلا من محل لامع اسمها فال اليه صاحب المغنى فى مثل لااحد فيها الازيد ووجهه بانهما فى موضع رفع بالابتداء عند س ويصح احلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واما كونه بدلا من اسمها قبل الدخول فنقله فى المغنى ايضا عن الاكثرين واستشكاله بعدم صحة احلال البدل محل المبدل منه واجاب الشلوبين بان هذا الكلام على توهم مافيها احد الازيد وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال مافيها الازيد والاقوال الثلاثة تأتى فى رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على انه بدل من محل لامع اسمها يذكر الخبر عند الاحلال وان كان قبله لايذكر فيقال الله موجود كما فى المغنى وعلى انه بدل من اسمها قبل دخولها يكون الاحلال لكون المعنى مآله موجود

الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال بان تحذف لفظ له ويقال ما موجود
الا الله بعد ادال لفظ لا بما وقيل رفع الاسم الشريف على
الخبرية وضعفه فى المغنى بانه يلزم عليه ان تكون عاملة فى معرفة
وهى لفظ الجلالة وهى لا تعمل فى المعارف واجيب بان الخبر
لم يرتفع بلا بل بقى على حاله قبل دخول لا عليه لان تركيبها
مع الاسم صيرها كجزء كلة وجزء الكلمة لا يعمل وكان القياس
ان لا تعمل حتى فى الاسم لكن بقى عملها فيه لقربه وجعلت
هى مع معمولها بمنزلة المبتدأ قال ابن مالك والذى عندى
ان س يرى ان لا المركبة لا تعمل فى الاسم ايضا لان جزء الشئ
لا يعمل فيه واعترض بان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى ليس
عين المستثنى منه والخبر عين المبتدا فيلزم عليه ان يكون غير
المبتدا ولا يكون عينه واجيب بانه مستثنى بالنسبة الى الضمير
المستكن فى الخبر المقدر لصحة المعنى وخبر بالنسبة الى اللفظ من
غير اعتبار شئ مقدر وهو نظير قولهم ما قام الا زيد فهو
مستثنى من مقدر بحسب المعنى وفاعل بحسب اللفظ واعترض
ايضا بانه يلزم من جعله خبره ان يكون قد اخبر بخاص
عن عام لان ا له عام والاسم الشريف خاص ولا يخبر بالخاص
عن العام واجيب بان الاخبار بخاص عن عام لا يمتنع الا فى
حالة ايجاب الخاص للعام لا فى حالة سلبه عنه والكلام انما
سيق لعموم النفى وشموله ولذلك اتى بالاستثنا الذى هو معيار
العموم وقال صاحب الكشاف فى تأليف له مفرد غير الكشاف

لا آله في موضع الخبر والا الله في موضع المبتدا واصله الله آله فالمعرفة مبتدا والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدا ويلزم عليه ان الخبر يبنى مع لا وهو لا يبنى معها الا المبتدا واحوجه الى ذلك المحافظة على قاعدة المبتدا معرفة والخبر نكرة وقيل الاسم الشريف مرفوع بآله على انه نائب فاعل سد مسد الخبر كما في قولك ماضرب العمران لان آله بمعنى مألوه اى معبود وضعف بان آله ليس بوصف لفظا لانه ليس على اوزان الاوصاف وان كان وصفا معنى فلا يستحق عملا ولو كان عاملا فيما يليه وجب اعرابه وتنوينه لانه مبتدا ولاملغاة كما في قولهم لامنولك ان تفعل فمنولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل وهو الاعطاء مصدر بمعنى اسم المفعول اى منولك فهو مبتدا وان تفعل نائب فاعل سد مسد الخبر اى ليس متناولك هذا الفعل اى لا ينبغى لك ان تتناوله وان اجيب بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين في مثل ذلك وفيه نظر لان الذى يجيز حذف التنوين يجيز اثباته ولم يجوز احد التنوين في لا آله الا الله لكن يقال لم يسمع التنوين من جهة الشرع وان جاز قياسا وقيل ان خبر لا محذوف والا الله صفة للاسم اسمها لان محلهما رفع بالابتدا فتكون الا بمعنى غير ولامانع منه من جهة النحو واما من جهة المعنى فيجاب بان نفي الوهيه غيره تعالى كالاصنام آكد لدعوى المشركين الوهيتها واما الوهيته تعالى فلم يخالف فيها احد

ولم يرد عليه ان المعرفة وقعت صفة لنكرة لأن وقوعه مبتدا عند س يدل على انه ليس بنكرة وقيل انه صفة لا آله قبل دخول لا عليه فتلخص من هذا كله ان لرفع الاسم الشريف ثمانية اوجه احدها انه بدل من الضمير المستكن فى الخبر ثانيها انه بدل من محل لا مع اسمها ثالثها انه بدل من اسمها قبل دخولها رابعها انه خبر لا خامسها قول صاحب الكشاف ان لا آله فى موضع الخبر والا الله فى موضع المبتدا سادسها انه مرفوع بآله على انه نائب فاعل سابعها انه مع الا صفة للا مع اسمها ثامنها انه صفة لا آله قبل دخول لا ولنصبه وجهان احدهما على الاستثناء من الضمير فى خبر لا المقدر ثانيهما على ان الا بمعنى غير صفة لاسم لا باعتبار محله لان محله نصب كما تقدم وظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وذلك ان لا تضمنت معنى غير فانتقل اعراب غير الى الاسم الذى بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذى بعد الا الى غير فى الاستثناء بها فلا تكون على هذا الوجه اداة استثناء لكن يلزم عليه ان لا يكون الكلام نصا فى ثبوت الوهية الله الذى هو المقصود الاهم اذ المعنى لا آله غير الله ويبقى الكلام مسكوتا فيه عن الوهيته سبحانه والاجماع على ان التركيب الشريف يفيد التوحيد ولهذا رد بعضهم هذا الوجه لما سمعت وانما اتيت بهذا الكلام وان كان فيه خروج عن المقام تبركا بخدمة هذا اللفظ الشريف وابرأ الى الله من الحول والقوة قوله (ولم خص هذا

الابدال بالنفي) جوابه انه انما خص بالنفي لان المستثنى في الايجاب لو اعرب بدلا لتسلط عليه العامل الموجب فيقتضي اتصافه به وهو خلاف ما تقتضيه الا من اخراجه عن الاتصاف به وهذا المحذور غير موجود في النفي وسبب النصب في الايجاب الحاقه بالفضلات قال الرضي ان المنسوب اليه الفعل او شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب وهو الفعل او شبهه دون المستثنى لانه الجزء الاعظم والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب انتهى. وايضا لو ابدل في الايجاب للزم عليه الغاء الا وهي لا تلغى في هذه الحالة ولانها اذا الغيت يكون البدل بحسب المبدل منه مع انه يجب النصب اذا كان الكلام تاما موجبا بالاستقراء فلذا خص الابدال بالنفي قوله (ما التحقيق في مدلول الفعل وضعا والتزاما) جوابه ان مدلوله الوضعي الحدث والزمان والنسبة المعينة الى معين عند ملاحظة الفاعل المعين وهذا ما عليه المحققون كالسيد وهو التحقيق وقيل مدلوله الحدث والزمان واما النسبة فالدال عليها جملة الكلام وليست داخلة في مدلوله ومدلوله التضمني هو الحدث والزمان او النسبة على احد القولين ومدلوله الالتزامي هو الفاعل والمكان ثم ان قولهم الفعل تمام معناه حدث وزمان ونسبة لا يظهر في فعل الامر لانه يزيد طلب ذلك الحدث ولا يقال المراد بالحدث بالنسبة لفعل الامر هو الطلب نفسه لان الحدث مدلول المادة والطلب انما يستفاد من هيأته

وايضا مرادهم بالحدث المنسوب الى الفاعل وليس هو الطلب بل المطلوب كالضرب ثم ظاهر هذا ان الامر يدل على النسبة فيقتضى ان للانشا نسبة قلت فيه نسبة كلامية وهى مطلوبية الضرب من المخاطب على ان فى كلام بعضهم مايدل على ان له نسبة خارجية وهى الطلب القائم فى نفس المتكلم لكن لاتقصد بالمطابقة فتبين ان اضرب يدل على الضرب وعلى نسبته للمخاطب وعلى طلبه ثم لايخفى ان الطلب فى الحال والحدث المطلوب انما يحصل فى المستقبل بعد زمن التكلم فيصح ان يقال ان الامر للحال نظرا للاول وللاستقبال نظرا للثانى وتعيين احدهما يحتاج لوجه ولو قيل انه دال على الاستقبال والحال معا صح فمعنى اضرب اطلب فى الحال ضربك فى المستقبل ومن قال انه يقتضى الحال فى المطلوب فقد تسمح بجعل المستقبل الفورى المتصل بالحال حالا وبعد هذا يمكن ان لايدل على زمن اصلا انما يدل على طلب الفعل فالفعل يفهم الزمن من خارج لانه لازم للفعل وذلك ان الزمن يستفاد من الهيئة ولااظن ان عاقلا يقول صيغة الامر تدل على الزمن كما تدل صيغة الماضى على الزمن الماضى كذا فى الامير على الشذ ورمع زيادة قوله (وبما امتاز عنه المضارع حتى استوجب الاعراب دونه) جوابه انه انما امتاز عنه بالاعراب لشبهه الاسم فى ان كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لالتبست فالمتوارد على الاسم الفاعلية والمفعولية والاضافة فى مثل ما

احسن زيد فانه يحتمل جعل ما نافية وزيد فاعل او تعجبية وزيد مفعول او استفهامية وزيد مضاف اليه والذى يميز احد هذه المعانى هو الاعراب والمتوارد على الفعل النهى عن كلا الفعلين اوعن اولهما فقط اوعن مصاحبتهما فى نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمرا ولا تاكل السمك وتشرب اللبن ولما كان الاسم لا يغنى عنه فى افادة معانيه غيره كان الاعراب اصلا فيه بخلاف المضارع فانه يغنى عنه وضع اسم مكانه كان يقال فى المثل المتقدم اذا اريد النهى عن كلا الفعلين لا تعن بالجفا ومدح عمرو بالجر اوعن الاول فقط ولك مدح عمرو اوعن المصاحبة مادحا عمرا فلهذا كان اعرابه فرعا بطريق الحمل على الاسم هذا مااختاره فى التسهيل فى علة اعرابه ورد ماعداه لكنه عورض بان الماضى ايضا تتوارد عليه المعانى التركيبية نحو ماصام زيد واعتكف فانه يحتمل ماصام وما اعتكف بنفى كليهما اوما صام وقد اعتكف اى معتكفا بنفى المصاحبة اوما صام ولكن اعتكف بنفى الاول وفعل الثانى فلو كانت علة الاعراب توارد المعانى لاعرب هذا ايضا واجيب بانه نادر فلم يلتفتوا اليه ولك ان تقول هذه المعانى لا يتوقف تمييزها فى الماضى على الاعراب لامكان تمييزها معه بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو جلى وبالجملة فالعمدة فى هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا تحتمل هذا التدقيق كذا فى حواشى الالفية بزيادة

قوله (ولم كانت تعدية هذا الفعل بالتضعيف دون الهمزة) جوابه ان صيغة فعل المضعف تفيد المبالغة وحضور الاثر وافعل ذا الهمزة للتأثير وهو ايجاد الاثر فى الغير وهو اعم من ان يكون معه تكثير بتكرر اوغيره كذا فى حواشى سعد العزى وقد صرح السعد نفسه ان فعل المضعف للتكثير فى الفعل نحو جولت وطوفت اوفى الفاعل نحو موتت الابل اوفى المفعول نحو غلقت الابواب ولا يخفى ان المقام يقتضى حيث اسند الفعل اليه تعالى ان يؤتى بصيغة تدل على المبالغة والتكثير نصا فهو من باب وغلقت الابواب بخلاف صيغة افعل فانها لاتقتضى الا ايجاد الاثر فى الغير ولاتدل على المبالغة والتكثير نصا والمعنى لاعلم لنا الا ماعلمتنا من العلوم المناسب لعالمنا ولاقدرة بنا على ماهو خارج عن استعدادنا ولا شك ان علومهم المستعدين لها التى افاضها الله عليهم كثيرة فلعل هذا هو السر فى تعدية الفعل بالتضعيف دون الهمزة والله سبحانه اعلم باسرار كلامه قوله (وما المفعول الذى سمى الفاعل بسببه فاعلا) جوابه انه المفعول المطلق اذهو المفعول الحقيقى لفاعل الفعل لانه لم يوجد من الفاعل غيره بخلاف بقية المفاعيل فلما كان لاينفك عن كل فاعل سمى الفاعل بسببه فاعلا هذا ماخطر لى تأمل قوله (ولم كان لايعمل فى المفعول به الا بعض الافعال دون بقية المفاعيل) جوابه انه لما كان بعض الافعال لايجاوز معناه

الفاعل وهو اللازم وبعضها يجاوزه الى المفعول به وهو المتعدي لان التعدى واللزوم بحسب المعنى لم يعمل فيه الا الفعل المتعدي الذي حدثه ليس لازما لمن قام به بخلاف بقية المفاعيل فانه لما كان مطلق الفعل يدل على الحدث وهذا الحدث قد يؤكد ويبين نوعه وعدده بالمفعول المطلق ولابد له من زمان ومكان يقع فيهما وقد يقع من الغير مصاحبة لفاعله وقد يعلل بعلة عمل مطلقا فيها هذا ماظهرلى تأمل والله تعالى الموفق قوله (ومادلالة الجملة الماضوية) جوابه ان الماضوية المثبتة تدل بحسب الوضع على افادة التجدد اى مطلق الثبوت بعد الانتفاء من غير استمرار فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الماضى بخلاف المنفية فانك اذا قلت ماضرب افاد استغراق النفى لجميع اجزاء الماضى لكن لاقطعيا كذا فى شرح التلخيص للسعد وعبارة الصبان على شرح الملوى واعلم ان الذى تدل عليه الجملة الاسمية بطريق الوضع مطلق الثبوت واما دلالتها على الدوام فليس بطريق الوضع بل بواسطة غلبة الاستعمال كما قال جماعة او العدول عن الفعلية كما قال آخرون وبيانه ان اصل الحمد لله حمدت حمدا لله فعدل عن ذكر الفعل الى حذفه لدلالة مصدره عليه ثم عن نصب المصدر الى رفعه للدلالة على الدوام ثم ادخلت ال للتعريف على اختلاف اقسامه اى التعريف من عهد او استغراق اوجنس والفعلية انما تدل بطريق الوضع على مطلق الحدوث

اى الوجود بعد عدم ويسمى هذا تجددا واما دلالتها على التجدد بمعنى الوجود مرة بعد اخرى اذا كانت مضارعية فبواسطة القرينة الخارجية او غلبة الاستعمال انتهى مع ايضاح قوله (لم اوثرت ان) جوابه انه لكونها الاصل فى افادة التأكيد وللاشارة الى تحققهم بقوله انى اعلم ما لا تعلمون وانه لا شك فيه عندهم والمفتوحة وان كانت تفيد التأكيد والتحقيق ايضا لكنها تستدعى سبق بعض كلامها ولم يسبق هنا تأمل قوله (ولم استوجبت الصدر) جوابه انه ليعلم من اول الامر اشتمال الكلام على التأكيد قوله (وما وجه الشبه بينها وبين الفعل حتى عملت عمله) جوابه ان وجه الشبه من جهة اللفظ البناء على الفتح وعدد الحروف ومن جهة المعنى افادتها معناه لانها بمعنى اكدت فلذا عملت عمله قوله (وهل بين فتح الهمزة وكسرها هنا فرق فى المعنى اولا) جوابه انه فيه فرق اذ مفتوحة الهمزة تؤول بمصدر من خبرها ان كان مشتقا او من الكون ان كان جامدا وذلك المصدر معمول لعامل تقدمها بخلاف مكسورة الهمزة فلا تؤول بمصدر ولا تكون معمولة وتقع فى صدر جملتها وعلى الفتح يكون التعليل بمفرد وعلى الكسر يكون بجملة وهنا يتعين الكسر مالم يقدر عامل للمفتوحة فهذا هو الفرق فى المعنى تأمل قوله (هل هو واجب اولا) جوابه يعلم من الجواب قبله وهو انه يتعين الكسر مالم يقدر عامل وهو اللام وهذا بقطع النظر عن القراءة لانها سنة متبعة تأمل قوله (ولم جعلوا الجملة المصدرة بها اسمية دون جملة النداء) جوابه انها لما

كانت من نواسخ المبتدا والخبر لكون عملها مختصا بهما لم تدخل على غيرهما فلذا كانت الجملة المصدرة بها اسمية بخلاف جملة الندا فان حرف الندا وان كان من خواص الاسماء ايضا الا ان المنادى لما كان فى محل نصب بالفعل المحذوف الذى ناب عنه حرف الندا كانت جملة فعلية بهذه الملاحظة تأمل قوله (ماالوجوه التى يحتملها هذا الضمير) جوابه انه يحتمل ثلاثة اوجه كونه ضمير فصل وكونه توكيدا وكونه مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر ان وتلك الجملة تعليل لما سبق من قصر علمهم على ما علمهم الله تعالى وما يفهم من ذلك من علم آدم عليه السلام الاسماء فكانهم قالوا انت العليم بكل المعلومات التى من جملتها استعداد آدم عليه السلام لما نحن بمعزل من الاستعداد له من العلوم الخفية المتعلقة بما فى الارض من انواع المخلوقات التى عليها يدور فلك الخلافة الحكيم الذى لايفعل الا الحكم ومن جملتها تعليم آدم عليه السلام ما هو قابل له من العلوم الكلية والمعارف الجزئية المتعلقة بالاحكام الواردة على مافى الارض كذا فى الخازن ثم على كونه ضمير فصل يجرى فيه الخلاف بين كونه حرفا او اسما فعلى كونه حرفا لااشكل فى قولهم لامحل له من الاعراب وعلى كونه اسما لامحل له عند البصريين ايضا ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن رآها غير معمولة لشئ وقال الكوفيون له محل بحسب ما قبله اوما بعده وعلى كونه توكيدا للكاف يكون محله نصبا وعلى كونه مبتدا يكون محله رفعا هذا هو الفرق بين هذه الوجوه فى الاعراب وفى المعنى والتحقيق ان

ضمير الفصل حرف على صورة الاسم وهذا قول اكثر البصريين كذا فى المغنى ثم قال ويشترط له فى نفسه امران احدهما ان يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيد اياه افاضل وانت اياك العالم واما انك اياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثانى ان يطابق ماقبله فلا يجوز كنت هو الفاضل فاما قوله

وكائن بالاباطح من صديق * يرانى لو اصبت هو المصابا

وكان قياسه يرانى انا مثل ان ترنى انا اقل فقيل ليس فصلا وانما هو توكيد للفاعل وقيل فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا اصيب كان صديقه قد اصيب جعل ضمير الصديق بمنزلة ضمير نفسه لانه نفسه فى المعنى انتهى وقوله جعل ضمير الصديق الخ لعل العبارة فيها قلب والاصل جعل ضمير نفسه بمنزلة ضمير الصديق فيكون التقدير يراه هو المصابا اى يرى نفسه هو المصابا قوله (مامعنى ال هنا) جوابه انها معرفة لان الصحيح ان ال الداخلة على الصفة المشبهة معرفة وان جرى ابن مالك على انها موصولة واما الداخلة على افعل التفضيل نحو الافضل والاعلم فمعرفة اتفاقا قوله (وهل التحقيق انها ثنائية الوضع اولا فان قلتم بالاول فلم وصلوها وان قلتم بالثانى فلم قطعوها فى نداء اسم الذات) جوابه ان التحقيق انها ثنائية الوضع لسلامة هذا القول من دعوى الزيادة فيما لا اهلية فيه للزيادة وهو الحرف لانها نوع من التصريف والحرف لايقبله كما قال ابن مالك * حرف وشبهه من الصرف برى * وللزوم فتح همزتها وهمزة الوصل مكسورة واما وصلها فى

الدرج فالكثرة الاستعمال ومن قال بالثانى له ان يجيب عن قطعها فى نداء اسم الذات بانه لما كانت لازمة له لا تنفك عنه حتى صارت كالجزء منه جعلت همزة قطع على ان قطعها فى نداء اسم الذات انما هو فى الغالب فيجوز ان تقول يا الله باثبات الالفين ويلله بحذفهما ويالله بحذف الثانية فقط وذلك لان لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره كذا فى الاشمونى وحواشيه قوله (ولم تعدد الخبر هنا) جوابه انه لما تضمن الكلام انه تعالى عالم بكل شئ وانه يضع الاشياء محلها حيث قال انى جاعل فى الارض خليفة وانى اعلم ما لا تعلمون اقتضى ان يجيبوه بانه حكيم يضع الاشياء فى محلها وانه عليم بكل شئ فلعل هذا هو السر فى التعدد وهذا على جعل حكيم خبراً ثانيا ويجوز ان يكون صفة للعليم فلا تعدد ح تأمل قوله (وما شرط تعدده) جوابه انه لا يشترط للتعدد شئ عند الجمهور بل هو جائز بلا شرط كما قال ابن مالك

واخبروا باثنين اوبا كثرا ✻ عن واحد كهم سراة شعرا

وانما المشترط له هو الفارسى فالشرط عنده ان لا يختلف بالافراد والجملة فيتعين عنده فى نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة الخبر ومثل هذا عنده وعند غيره زيد رجل صالح اويفعل الخير لعدم افادة الاخبار بالاول وحده ويجوز فى نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب واوجب فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل واما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لاغير وانما

اشترطوا لجواز عطف بعض الاخبار على بعض فقالوا اذا تعدد الخبر فى اللفظ و المعنى كما فى هذه الآية وكما فى قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد الآية يجوز فيه العطف وتركه واذا تعدد فى اللفظ دون المعنى وضابطه ان لايصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو هذا حلو حامض لايجوز فيه العطف وبقى تعدد المبتدا وهو قسمان احدهما ان يجرد كل من المبتدآت عن اضافته لضمير ماقبله ويؤتى بعد خبر المبتدا الاخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربته فى داره من اجله والمعنى هند ضاربة عمرا فى دارة من اجل زيد الثانى ان يضاف كل من المبتدآت غير الاول لضمير ماقبله نحو زيد عمه خاله اخوه قائم والمعنى اخو خال عم زيد قائم كذا فى المغنى والصبان قوله (ولم رتب كذلك) جوابه انه رتب كذلك لانه او قدم الحكيم لاستغنى به عن العليم اذ يلزم من كونه حكيما ان يكون عليما دون العكس فهو من باب الترقى الى الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض فلعل هذا هو السر فى الترتيب هكذا ظهر لى والله تعالى اعلم باسرار كلامه اذ لايحيط بها الا هو جل جلاله قوله (وهل العليم الحكيم صفتان مشبهتان او اسما فاعل) جوابه انهما صفتان مشبهتان لان صفات الله تعالى من قبيل الصفة المشبهة لكونها تدل على الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل قوله (وهل ثم فرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل فى الاشتقاق اولا) جوابه هناك فرق بينهما وذلك ان الصفة المشبهة مشتقة من فعل لازم اى مصدر فعل لازم اصالة او عروضا

كما فى رحيم وعليم فانهما مشتقان من مصادر افعال لازمه بالتنزيل او بالنقل الى فعل بضم العين بخلاف اسم الفاعل فانه تارة يشتق من اللازم كقائم وتارة من المتعدى كضارب قوله (وهل تخالفه فى المعنى اولا) جوابه انها تخالفه فيه لانها لاتكون الا بمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل كما قال

وصوغها من لازم لحاضر ❊ كطاهر القلب جميل الظاهر

بخلاف اسم الفاعل فانه يكون للماضى المنقطع وللحال والاستقبال كقولك هذا ضارب امس اوالآن اوغدا قوله (وما الاوجه التى وقعت فيها المخالفة والموافقة) جوابه انها تخالف اسم الفاعل فى اثنى عشر وجها وتوافقه فى وجهين فاما اوجه المخالفة فاحدها انها لاتلزم الجرى على المضارع بل قد تكون جارية عليه كطاهر القلب وضامر البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لاتكون وهو الغالب فى الصفة المبنية من الثلاثى كحسن الوجه وجميل الظاهر وسبط العظام واسود الشعر بخلاف اسم الفاعل فانه لايكون الا جاريا على المضارع كما فى التوضيح وغيره وقال الزمخشري وابن الحاجب ان الصفة لاتوازن المضارع اصلا وما اريد به الدوام مما وازنه كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاسما فاعلين الحقت بالصفة حكما وليست منها وثانيها انه يستحسن جر فاعلها باضافتها اليه بخلاف اسم الفاعل فانه لايستحسن فيه ذلك لانه ان كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها واطلق عليه اسمها وان كان متعديا فالجمهور

على منع ذلك فيه فلا استحسان والمراد فاعلها معنى اذ لاتصاف الصفة اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى وثالثها انها لاتصاغ الا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل كما تقدم ورابعها ان الذى تعمل فيه يمتنع سبقه بخلاف اسم الفاعل ومن ثم صح النصب فى نحو زيد انا ضاربه وامتنع فى نحو وجه الأب زيد حسنه لعدم عملها فى السابق وما لايعمل لايفسر عاملا وخامسها انه يجب فى معمولها ان يكون سببيا اى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه اوتقديرا نحو حسن الوجه اى منه وسادسها انها للثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل وسابعها انها لاتعمل محذوفة بخلافه ولهذا اجازوا انا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل اووصف منون واما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود الطالب للمحل فان ضارب فى هذا المثال لم طالب نصب زيد لفظا بل طلب جره وان عمل فى محله النصب فلم يجز نصب التابع بضارب لان اسم الفاعل انما يعمل النصب حيث كان منونا اوبال اومضافا الى احد مفعوليه كجاعل الليل سكنا اومفاعيله كزيد معلم بكر عمرا قائما فان جاعل ومعلم طالبان لجر التالى ونصب ماسواه كما قال

وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض ❊ وهو لنصب ماسواه مقتضى

واما ضارب زيد فانه لم يطلب فى اللفظ الا الجر لزيد فقط فقوله

واجرر اوانصب تابع الذى انخفض ❊ كمبتغى جاه ومالا من نهض

قوله ومنعوا عطف على اجازوا اه

اى انصبه بعامل آخر كما فى شرح الالفية ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل لكونها لا تعمل محذوفة وثامنها انها يقبح اضافتها الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه بخلاف نحو مررت برجل قاتل ابيه وتاسعها انها يمتنع فصلها من مرفوعها ومنصوبها نحو زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت اونصبت بخلاف نحو زيد ضارب فى الدار ابوه عمرا (وعاشرها) انها لا يتبع معمولها بصفة لانه لما كان سببيا مرتبطا بتقدم اشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما اشبهه بخلافه فانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع وحادى عشرها انها لا يجوز اتباع مجرورها على المحل نحو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن بخلافه فانه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود الطالب للمحل ومنه وجاعل الليل سكنا والشمس بالنصب عطفا على محل الليل وثانى عشرها انها اذا حليت هى ومعمولها بال فجر المعمول اكثر نحو جا الحسن الوجه بخلافه نحو جا الضارب الرجل فهذه اوجه المخالفة واما وجها الموافقة فاحدهما انها تدل على حدث ومن قام به كاسم الفاعل وثانيهما انها تؤنث وتثنى وتجمع كما ان اسم الفاعل كذلك ولذلك حملت عليه فى العمل لكن عملها احط لانها لم تفد الحدوث فلذا كان عملها فى السببى خاصة كما قال ابن مالك ❊وكونه ذا سببية وجب❊ اى وكون ماتعمل فيه بحق الشبه

باسم الفاعل واجب كونه سببيا وقد تعمل فى غيره بما فيها من معنى الفعل نحو احسن الزيدان وما قبيح العمران قوله (وهل هى مشبهة بالفعل ام باسم الفاعل ان قلتم بالاول فلم شرطوا فيها زيادة شروط على غيرها وان قلتم بالثانى فما المانع من مشابهتها الفعل ابتداء وقد اشبهه الحرف) جوابه علم بما تقدم وحاصله ان فى الصفة المشبهة جهتين جهة كونها مشبهة باسم الفاعل ومن هذة الجهة عملت عمله بالشروط حيث انها فرع عنه كما قال ابن مالك

وعمل اسم فاعل المعدى * لهما على الحد الذى قدحدا

اى ثابت لهما على الحد الخ والمراد عملها صورة فلا يرد ان منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة شبيه بالمفعول به وماحدله هو وجوب الاعتماد على ماذكره فى بابه بقوله

وولى استفهاما اوحرف ندا * اونفيا اوجا صفة اومسندا

فالمراد بالعمل فى قوله وعمل اسم فاعل الخ عمل النصب على طريقة المفعول به واما عمل الرفع فى الضمير او عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل كذلك وان عمله فى الاسم الظاهر يتوقف على الاعتماد فتكون هى كذلك بل اولى لكونها فرعه فقول صاحب المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعنى به مجموع الامرين والا فالاعتماد شرط لعمل الرفع فى الظاهر ايضا عند الجمهور كما قاله الدمامينى والشمنى فالحاصل ان اسم الفاعل يعمل فى المفعول به بشرط الاعتماد وكونه بمعنى المضارع وفى الاسم الظاهر المرفوع بشرط الاعتماد فقط وفى الضمير وبقية

المفاعيل لابشرط شئ والصفة المشبهة مثله فى جميع ذلك الا فى اشتراط كونها بمعنى المضارع لانها لاتكون الا للدوام قال فى النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به فالشروط التى فى عملها النصب على طريق المفعول به من الاعتماد لاتختص بها وعملها غير النصب المذكور لم يشترط فيه شئ زائد على غيرها واما شرط كونها من فعل لازم فانما هو لكونها للثبوت والدوام بخلاف غيرها من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك كما فى الصبان وغيره وجهة كونها مشبهة بالفعل ومن هذه الجهة عملت ماعدا نصب المفعول به حيث أنها من فعل لازم كما علمت فعلم انها مشبهة باسم الفاعل ومع ذلك هى مشبهة بالفعل وفى هذه الحالة لم يشترطوا فيها زيادة شروط على غيرها وفى الحالة الاولى لامانع فى مشابهتها الفعل ابتداء كما علمت فقوله ان قلتم بالاول الخ وان قلتم بالثانى الخ ممنوع فعليك بالانصاف والله اعلم قوله (وهل الحركة على الحرف ام قبله ام بعده ان قلتم بالاول لزم قيام العرض بالعرض او الثانى لزم جعل الاعراب على غير الآخر او الثالث لزم الابتدأ بالساكن وهو متعذر اومرفوض) جوابه ان الحركة بعد الحرف على التحقيق الا انه يضمحل بملاصقتها سكونه وليست عليه لئلا يلزم ماذكر ولاقبله كما هو ظاهر ولامعه منفكة عنه لانه لايمكن النطق بلفظين فى آن واحد فتعين كونها بعده ويضمحل بملاصقتها سكونه كما علمت قوله (وهل جملة الكلام مفعول به او مفعول مطلق) جوابه

انها مفعول به على التحقيق كما فى المغنى وعبارته وتقع الجملة مفعولا فى ثلاثه ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه فالاول نحو قال انى عبدالله وهل هو مفعول به او مفعول مطلق نوعى كالقرفصا فى قعد القرفصا اذهى داله على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذى غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم فى علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقول كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصا فى المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ انتهى قال العلامة الامير قلت وتوضيحه ان فعل الفاعل القول بمعنى التلفظ اى الطرح والرمى وهو واقع على الجملة لانها مطروحة اى مرمية ومخرجة من مخارجها المعلومة فهى مفعول به جزما وبهذا تعلم انك اذا قلت لفظت اللفظ فان اردت باللفظ التلفظ فهو مفعول مطلق وان اردت الملفوظ به فهو مفعول به واما نحو خلق الله السموات فهى مفعول به ايضا عند الجمهور ومفعول مطلق عند الجرجانى والزمخشرى وابن الحاجب وصوب هذا القول صاحب المغنى وبينه بقوله المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق

هو ما كان العامل فيه فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله موجد
للافعال والذوات جميعا لكن الجمهور لا يشترطون هذا الشرط
والثاني اعني الحكاية بالمرادف نوعان ما معه حرف التفسير كقوله

وترمينني بالطرف اى انت مذنب * وتقليني لكن اياك لا اقلي

وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدر باء الجر والجملة في هذا
النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير
نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى
لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب
معنا وقراءة بعضهم فدعى ربه انى مغلوب بكسر الهمزة وقوله

رجلان من مكة اخبرانا * انا رأينا رجلا عريانا

روى بكسر ان فهذه الجملة اى التي ليس معها حرف التفسير
في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون انتصب بقول مقدر وقال
الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول
في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى
ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني وتمام الكلام على
على ذلك مبسوط في المغني في بحث الجمل التي لها محل من الاعراب
ولنختم هذه الرسالة بتنبيهات ذكرها صاحب المغني الاول
من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك في المحكية بعد القول فحق
علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم
عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الشاعر

الم تراني يوم جو سويقة * بكيت فنادتني هنيدة ماليا

والاصل مالك ومنه في المحكية بعدما فيه معنى القول ام لكم
كتاب فيه تدرسون ان لكم لما تخيرون اى تدرسون فيه

هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك على ان يكونوا خوطبوا بذلك فى الكتاب على زعمهم او الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم وقد قيل فى قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه ان يدعو بمعنى يقول مثلها فى قول عنترة

يدعون عنتر والرماح كانها ❊ اشطان بئر فى لبان الادهم

فيمن رواه عنتر بالضم على الندا وان من مبتدا ولبئس المولى خبره وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها محكية بيدعو اى ان الكافر يقول ذلك فى يوم القيمة وقيل من مبتدا حذف خبره اى الهه وذلك حكاية لما يقوله فى الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الوثن الهه ثم عبر عن الوثن بمن ضره اقرب من نفعه تشنيعا على الكافر والثانى قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو اتقول موسى فى الدار فيجوز ان تقدر موسى مفعولا اولا وفى الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما فى قوله تعالى ام تقولون ان ابراهيم واسماعيل واسحاق الآية الا ترى ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا جئ بالجملة بعده محكية الثالث قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو اول قولى انى احمد الله اذا كسرت ان لان المعنى اول قولى هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا لابى على زعم انها فى موضع نصب بالقول فبقى المبتدا بلا خبر فقدر موجود او ثابت وهذا المقدر مستغنى عنه بل هو مفسد لان اول انى احمد باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف

وقوله او تدرسون قولنا اى انها محكية بقول مقدر اه وقوله او الاصل اى ولا يراعى انه خطاب على زعمهم بل اصل الكلام غيبة اى ام لهم الخ ثم عدل الى الخطاب اه

الهمزة ويفيد الكلام على تقديره الاخبار بان ذلك الاول ثابت ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابتة اللهم الاان يقدر اول زائدا فالبصريون لايجيزونه وتبع الزمخشري اباعلى فى التقدير المذكور والصواب خلاف قولهما فان قيحت فالمعنى اول قولى حمد الله يعنى باى عبارة كانت الرابع قد تقع الجملة بعدالقول وهى غير محكيه وهى نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى ماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذالساحر لان قولهم تم عند قوله من ارضكم بسحره ثم التقدير فقال فرعون ماذا تأمرون بدليل قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر

قالت له وهو بعيش ضنك * لا تكثري لومي وخل عنك

التقدير قالت له اتذكر قولك اذ الومك فى الاسراف فى الانفاق لاتكثري لومي الخ فحذف المحكية بالمذكور واثبت المحكية بالمحذوف . وغير محكية وهى نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو فى حاتم اتظنون حاتما بخيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التى هى من كلامك دونه وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى اتقولون للحق لماجاءكم اسحر هذا وان كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لماجاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالتهم مدلولا عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالقول الثانى وغير دالة عليها نحو ولايحزنكم قولهم ان العزة لله جميعا فان العزة لله جميعا ليست من مقولهم ولادالة عليه الخامس قد يوصل بالجملة المحكية غير محكى وهذا الذى يسميه

المحدثون مدرجا نحو وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول انتهى وهذا آخر ما يسر الله تعالى ايراده في تأليف هذه الرسالة واسأل الله سبحانه وتعالى ان يفتح علينا فتوح العارفين وان يتولى عنايتنا وتوفيقنا

نحن وجميع المسلمين وان يهدى اشرف الصلوات وازكى
التحيات وانمى البركات الى اشرف العالمين وامام المرسلين
سيدنا محمد سيد الاولين والآخرين وآله وصحبه
الذين شادوا الدين وان يسلم تسليما كثيرا
الى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل
نعم المولى ونعم النصير
والحمد لله رب
العالمين

م

يقول مصححه العاجز الحقير قد تم بعونه تعالى طبع هذه الرسالة الغراء بل الدرة اليتيمة العصماء متقن التصحيح والترصيف خاليا من السقط والتحريف ولعمرى انها لجديرة بان تكتب بمداد الجمال على مهارق الكمال ويعض عليها بالنواجذ بين افاضل الانام (والمنهل العذب كثير الزحام) فقد حوت من فرائد الفوائد وتحقيق المشكلات الشوارد مايشفى اوام العقول ويرنح عطف الفضائل بلطف الشمول كيف لا وهى تأليف نتيجة زمانه وعلامة اوانه خاتمة المحققين وسراج المدققين عمدة العلماء العاملين الاعلام وقدوة الفضلاء الراسخين الكرام حضرة

سيدى واستاذي وقدوتى وملاذى من ليس له فى الفضل من مشابه صاحب الفضيله السيد الشيخ محمود افندى عبد الدايم الشهير بنشابه من تفتخر به طرابلس الشام على سائر الامصار ويحق لها بمثله الافتخار حفظه الله وابقاه وادام فى سماء الفضائل اهله علاه ونفعنا بعلومه وامدنا برضاه ·

وقد كان طبعها على ذمة حضرة الاديب الاريب وافاضل النجيب السيد عبد اللطيف افندى نجل حضرة المؤلف المشار اليه ومذ تعطرت فيها المشام بعرف الختام راح يؤرخها لسان الحال فقال ·

لله حسن رسالة يصبو لها
فكر اللبيب فيستقر من الوله
وضحت معانيها فسائغ وردها
عذب كراح بالحباب مكلله
وزهت فوائدها فنعم فرائد
تزري المباسم بالرحيق مسلسله
وبدت بدور جمالها فى مطلع التحقيق لكن لاتزال مكمله
بشرت قلبي مذ شدا تاريخها قد تم طبعا شرح حال الاسئله
١٢٨ ٣٩ ٥٠٨ ٨٢ ٤٤٠ ١٠٤

سنه

١٣٠١